

الحاي ونقر عن الجلال السيوطي ان فعله بملوسه بورث الفقر انتهى مع مع مع

به الرافعي في شرحه وحزم في البحر والمهاج والتحقيق بان الاول تركه وقال في شرحه
والوسيط انه الاشهر قال في المهات وبه الفتوى فقد نقله ابن حجر عن نصر الشافعي وادعى
النوي في تصحيحه ان لا تص له فيها وارجح في الرخصة والجموع انه مباح تركه ونقله
الح وعبارة التحفة فهو خلاف السنة على ما في التحقيق بشرح مسلم والوسيط وصح في
الرخصة والجموع ابا حنيفة والرافعي كما هتخر فيه ورد بان ضعفه انتهى قال في شرح العباد
قال في الكفاية استثنى بعضهم ما اذا اخذ الماء لسبح اسم او اذ فيه ورقيته فليس ينقضه
ان امن الترتيب وفيه نظر لانه يستحب في هذه الاحوال ان يرسل يده لان ينقضه ان
وتبعه القولي والاذري انتهى كلام اليعاب بحر منه **قوله** وان لم يبالغ في اشارته ان الغالب
الى الرد على الاستوى في قوله **قوله** قال الجوهرى نفس التوب العرق بالنش والنش هو
الماء ينشقه نشفا بشر به هذا الفطر وما ذكره من كونه بالتحقيق قد نص عليه ايضا خا
من اعمه اللغز كما اوضحته في المهات فالصواب التعبير بالنش على وزن الضرب لانه لا ينش
على وزن التكرم فان قيل المتعدي الجوف يجوز تشديده المبالغة قلنا فيكون المطلوب تركه
هو المبالغة في التنشيف وليس كذلك انتهى كلام الاستوى في شرح المهاج ومنه نقلت وعبارته
شرح العباد للشارح قال الاستوى والتعبير بالتنشيف يقتضي ان المسنون ترك المبالغة
فيه وليس كذلك فالاول والتعبير بالنش كالضرب من نشق كعمل ورد الشمس القابل
بان التنشيف اخذ الماء بخوضه كما في القاموس والنشق الشرب فالاول هو المناسب
الثاني الابنوع بكلفي انتهت عبارة اليعاب مراد الهاتفي في حاشيته التحفة بان يقدر ما به
التنشيف من خوضه على ان النشق اعم من جذب الماء بالجره ومن جذب به بالخرقة مع ان
المقصود هنا هو الثاني فقط فلا يهاجم في عبارته انتهى **قوله** في عند يراى انتم به ميمونه
الله عنهما وقوله مرده اي وجعل يقول بالما هكذا ينقصه رواه الشيخان **قوله** وبها كرسنه
اي التنشيف في البيت بل والمبالغة فيه المبالغة كفاية فيسرع فساده وهذا سياتي في الجنازي
كلام الماتن والشارح **قوله** واذ اخرج الحج كذا والتحفه والنهاتية وغيرهما وقال القليوبي في حواشي
الحلي بحث شيخنا الرمي وجوبه في ظن النجاسة انتهى **قوله** او كان يتيم قال في شرح العباد نقل
عن الاذري بل قد يجب ذلك في وضوءه دايم الحث اذا احتاج للتيم فيه لما في تركه الى ان يحجب الغرض
من التوقى انتهى وفي الوجوب نظراي ونظراي لان هذا انظر في معنى انتهى كلام اليعاب
والاول تركه الخ جزم به بالشارح في التحفة قال وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز
قوله لكنه مرده وادى الشارح في الامداد ايضا بما رده هذا ونقل عبارة الامداد ابن قاسم في
حواشي شرح للنهيج وافر هاورده ايضا في اليعاب ويزاد وبه اي يفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرده
من زعمان ذلك بورث الفقر وذكر الحلي في حواشي المهامج كلام الحلي والرد عليه ثم قال وفيه ان

الحاي ونقر عن الجلال السيوطي ان فعله بملوسه بورث الفقر انتهى مع مع مع
به الرافعي في شرحه وحزم في البحر والمهاج والتحقيق بان الاول تركه وقال في شرحه
والوسيط انه الاشهر قال في المهات وبه الفتوى فقد نقله ابن حجر عن نصر الشافعي وادعى
النوي في تصحيحه ان لا تص له فيها وارجح في الرخصة والجموع انه مباح تركه ونقله
الح وعبارة التحفة فهو خلاف السنة على ما في التحقيق بشرح مسلم والوسيط وصح في
الرخصة والجموع ابا حنيفة والرافعي كما هتخر فيه ورد بان ضعفه انتهى قال في شرح العباد
قال في الكفاية استثنى بعضهم ما اذا اخذ الماء لسبح اسم او اذ فيه ورقيته فليس ينقضه
ان امن الترتيب وفيه نظر لانه يستحب في هذه الاحوال ان يرسل يده لان ينقضه ان
وتبعه القولي والاذري انتهى كلام اليعاب بحر منه قوله وان لم يبالغ في اشارته ان الغالب
الى الرد على الاستوى في قوله قوله قال الجوهرى نفس التوب العرق بالنش والنش هو
الماء ينشقه نشفا بشر به هذا الفطر وما ذكره من كونه بالتحقيق قد نص عليه ايضا خا
من اعمه اللغز كما اوضحته في المهات فالصواب التعبير بالنش على وزن الضرب لانه لا ينش
على وزن التكرم فان قيل المتعدي الجوف يجوز تشديده المبالغة قلنا فيكون المطلوب تركه
هو المبالغة في التنشيف وليس كذلك انتهى كلام الاستوى في شرح المهاج ومنه نقلت وعبارته
شرح العباد للشارح قال الاستوى والتعبير بالتنشيف يقتضي ان المسنون ترك المبالغة
فيه وليس كذلك فالاول والتعبير بالنش كالضرب من نشق كعمل ورد الشمس القابل
بان التنشيف اخذ الماء بخوضه كما في القاموس والنشق الشرب فالاول هو المناسب
الثاني الابنوع بكلفي انتهت عبارة اليعاب مراد الهاتفي في حاشيته التحفة بان يقدر ما به
التنشيف من خوضه على ان النشق اعم من جذب الماء بالجره ومن جذب به بالخرقة مع ان
المقصود هنا هو الثاني فقط فلا يهاجم في عبارته انتهى قوله في عند يراى انتم به ميمونه
الله عنهما وقوله مرده اي وجعل يقول بالما هكذا ينقصه رواه الشيخان قوله وبها كرسنه
اي التنشيف في البيت بل والمبالغة فيه المبالغة كفاية فيسرع فساده وهذا سياتي في الجنازي
كلام الماتن والشارح قوله واذ اخرج الحج كذا والتحفه والنهاتية وغيرهما وقال القليوبي في حواشي
الحلي بحث شيخنا الرمي وجوبه في ظن النجاسة انتهى قوله او كان يتيم قال في شرح العباد نقل
عن الاذري بل قد يجب ذلك في وضوءه دايم الحث اذا احتاج للتيم فيه لما في تركه الى ان يحجب الغرض
من التوقى انتهى وفي الوجوب نظراي ونظراي لان هذا انظر في معنى انتهى كلام اليعاب
والاول تركه الخ جزم به بالشارح في التحفة قال وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز
قوله لكنه مرده وادى الشارح في الامداد ايضا بما رده هذا ونقل عبارة الامداد ابن قاسم في
حواشي شرح للنهيج وافر هاورده ايضا في اليعاب ويزاد وبه اي يفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرده
من زعمان ذلك بورث الفقر وذكر الحلي في حواشي المهامج كلام الحلي والرد عليه ثم قال وفيه ان

صلى الله عليه وسلم لا ينافي كونه خلاف الاول انتهى وهو ظاهر فالاوله اجماعا عليه في هذه الكتاب وفي
الامداد واليعاب واذ استثنى فالاول كما يحتمل الزين العراقي ان يبدأ بالتنشيف باليسار لان نقاء الازن
تكرمه له واقدمه الشارح في الامداد واليعاب **قوله** لا يتابع رواه شيخنا عن عبد الله بن زيد
كل المعتمد ما في الجموع وغيره اي كالتحقيق وصوبه في التنقيب **قوله** الى مرفقاي معه
هنا اذ لم يرد الامالة في التحصيل والافان الى المتك كما هو ظاهر وان لم اقف على من نبره عليه وانما
على قوله الى مرفقه هنا وفي الامداد واليعاب موافقه للجموع **قوله** وكذا في الجراي بحر على
مرحله ويدركه عليها بحر الماء بها الى كعبه كما في الجموع والى الركبة ان اراد الماء وان اقتصر
الشارح في اليعاب على ما في الجموع **قوله** ولا يكتفي بجزء من الماء بطبعه قال الشارح في اليعاب بعد نقله عن
الجموع واوضح ان قوله ولا يكتفي الاخر مثنى للفعل اي يستلزم ان لا يكتفي بذلك لانه حينئذ قد لا يع
العضو اما لو عمه فيكفي فمن فها تمة مثنى للفعل وان لا يكتفي به بانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهى
وفي ذلك من الشارح قال الشارح ولا يدع الماء يجرى بطبعه انتهى **قوله** مع غسله قال الشارح في اليعاب
والاول فبا يظهر ان يكون معهما لانه خلاف شهر الثاني في وجوب ذلك ثم قال في اليعاب ومحل
الظان حيث يقين اصابت الماء لجميع العضو بدون الماء اما اذا لم يقين ذلك فوجوبه او وجوب
ما يقوم مقامه لا خلاف فيه لان قال وكذا يقال في التيم لانه عين فيه امر اليد على العضو حتى
لوتيقن وصوله الغبار ليجتمع من غير امر ركني انتهى مراده باليقين الظن **قوله** خرو جامه خلاف
من اوجب اي كالامام مالك **قوله** لا سيما في الشتاء لان الماء يتجمد في عنقه فيه **قوله** الا يقين بالهنز
وتركه قال في اليعاب لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في وضوءه رواه ابو داود بسند
جيد **قوله** بسبايته قال في العباد الامين باليمين واليسرى باليسرى **قوله** واستقبال القبلة
اشهرت عليه تحرى ندى ما كما في اليعاب **قوله** في جميع وضوءه قال في اليعاب حتى في الذكر بعد
يصب به اي كالاريق وضعه ووقن الصابون كان يصب عليه غيره عن يسارة قال في اليعاب
واستثنى اليسرى ما اذا فرغ من غسل يمينه فيجوز له اليد الى اليسرى لان السنة في غسل اليدين
يصب الماء على كفه فيغسلها ثم يغسل ساعده ثم مرفقه قال في الجموع ولم يذكر الجوهر هنا
التحويل وما بعده وكان ذلك لضيق له ومن ثمة قال القولي عقبه ولم يوافق عليه لكن
استحسنه الاستوى وكالوضوء في ذلك الغسل وقال المحامي كشيخه ابي حامد يقق على
اليمين قال في اليعاب وهو ضعيف **قوله** لا يتابع رواه مسلم **قوله** وصح الخ رواه ابو داود
بسند حسن كما في الجموع **قوله** وكذا قال الشارح انه حسن في التحفة واليعاب وسنح السلام
في شرح البيهقي هنا وفي الغسل من شرح الرضا فقوله الشارح هنا وفي الامداد صح يحتمل على
اطلاق الصحبة على المسن مجامع الاحتجاج بكل منهما وروي الطبراني انه صلى الله عليه وسلم
توضا بنفسه مد وفي مسلم عن عائشة رضي الله عنها كانت اغتسلنا وارسول الله صلى الله عليه
وسلم من انا واحد يسع ثلاثة امداد او قرى بيامتها **قوله** الخبر فيه هو حديث ابن عباس